

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة

كلية الزراعة

قسم علوم الأغذية

منظمة التجارة العالمية

World Trade Organization

اعداد الطالبة

ميادة عدنان فالج

أشرف

أ. د. خديجة صادق جعفر الحسيني

المقدمة

شهدت نهاية القرن العشرين طفرة كبيرة في تضافر الاقتصاد العالمي، بمعنى أن نسبة حجم التجارة العالمية إلى مجموع الناتج المحلي قد زاد ثلاثة مرات عن المعدل في العقد الثامن من ذلك القرن، كما أن الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر كجزء من مجموع الناتج المحلي العالمي قد تضاعف ووصل إلى حوالي 200 مليار دولار في العقد التاسع. كذلك فإن هناك تزايداً في الخدمات التي تمت على مستوى العالم.

ان العولمة قد غيرت من معالم الاقتصاد العالمي كلياً وبصورة أساسية، حيث انها تخطو بخطى واسعة النطاق باتجاه تحرير التجارة وأسواق رأس المال، هذا الى جانب الزيادة في عولمة استراتيجيات انتاج الشركات وتوزيعها. وفي نفس الوقت ، ان التغيير التقني السريع يفكك حواجز التجارة العالمية وحركة رأس المال.

وان التغيير الذي شهده الاقتصاد العالمي كان في جميع المجالات، وكأي مجال من مجالات الحياة الدولية فإن التجارة الدولية خضعت لقوانين التطور، فبعد أن كانت تُنظم باتفاقيات دولية متكافئة أو مجحفة أصبح من الضروري إخضاعها لقواعد دولية متعددة الأطراف، مستهدفة التوصل إلى نظام تجاري دولي أكثر انزاناً وانضباطاً، ولم يعد في مقدور أي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي، ولاهمية دور التجارة الدولية وتنامي دور التجارة الخارجية في العالم وظهرت متغيرات كثيرة في الاقتصاد العالمي، وترتب على ذلك زيادة حصة التجارة الدولية في النشاط الاقتصادي الكلي، وكانت معدلات النمو في حركة رؤوس الأموال الدولية تتجاوز بكثير معدلات النمو في التدفقات السلعية، وهكذا ارتبط كل بلد من بلاد العالم بشبكة مترامية الأطراف من العلاقات الاقتصادية الدولية وزادت درجة الاعتماد المتبادل في الاقتصاد العالمي، وأدى إلى الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية بتخفيض الحواجز التي كانت تقف في وجه التدفقات السلعية والمالية بالإضافة إلى التطور التكنولوجي السريع الذي ميز تلك الفترة والتغيرات طويلة المدى التي طرأت على نمط الحياة الاقتصادية.

نشأة المنظمة

جمع تأثير الحرب العالمية الثانية على التجارة العالمية بين الفواجع والمنافع. فقد شهد العالم تقدما كبيرا في النقل في نهاية الحرب، الى جانب زيادة كبيرة في سفن النقل البحري، مما أدى عهد جديد في التجارة ، ولما كانت الولايات المتحدة الامريكية هي الدولة الوحيدة التي احتفظت بقوتها الاقتصادية (لبعدها عن أراضي المعارك) فقد حولها العالم إعادة نشاط وترشيد التجارة العالمية.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية . شهد العالم تغيرات جذرية في بنيته الاقتصادية. حيث بدأت الدول العظمى وضع أسس للعلاقات الاقتصادية العالمية في مرحلة مابعد الحرب. ففي 22 يوليو عام 1944 نظمت هيئة الأمم المتحدة مؤتمر النقد والتمويل الذي عقد في برتون وودز بولاية نيوهامبشر في الولايات المتحدة حيث تم الاتفاق على تكوين صندوق النقد الدولي الذي قام بوضع اسسه كل من جون منارديكينز عضو جمعية فيبيان وهاري دكستر وايت مساعد سكرتير وزارة الخزانة الامريكية. اما كينز مهندس مشروع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فهو معروف عنه بما يسمى الاقتصاد الكينزياني الذي ينص على ان الظواهر الاقتصادية على المستوى الشمولي تطغي على سلوكيات الحالة الاقتصادية على المستوى الدقيق. أي انه على عكس النظريات المتعارف عليها من ان العملة الاقتصادية قائمة على أساس مواصلة تحسين الإنتاج المتوقع فان المهم هو الطلب التراكمي للسلع كدافع للاقتصاد. خاصة في حالة الركود. وبالتالي فانه ارتأى ان على الحكومة ان تتبع سياسة الترويج للطلب على المستوى الشمولي للتغلب على ارتفاع البطالة والكساد مثلما كان عليه الحال في العقد الثالث من القرن العشرين. وقد تم تفعيل اتفاقية لائحة الصندوق في 27 ديسمبر 1945 وتم تكوينه في مايو 1946 ثم بدأ عملياته المالية في اول مارس 1947م وجرى تنظيمه كأحدى مؤسسات برتون وودز الى جانب البنك الدولي وبنك التسويات العالمية التي تمثل السياسة النقدية لدول السوق الاقتصادية ولقد اصبح البنك الدولي من الوجهة العملية جزءا من الامم المتحدة لكن نظام ادارته مختلف.

ورغم ان المؤسستين البنك الدولي وصندوق النقد قد اصبحتا كيانين دائمين الا ان الاتفاقية العامة للتجارة ظلت كيانا مؤقتا نظرا لانها عبرت عن مصالح الدول المتقدمة ، بينما المؤسسات الاخرى وفق التصريحات العامة يعبران عن مصالح الدول النامية.

كان الهدف من التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة هو تحرير التجارة العالمية. ووضع القواعد التي تعمل على تميمتها بين الدول الأعضاء. وهذه الأهداف تختلف عن اهداف صندوق النقد الذي يهتم بوضع القواعد التي تحكم السياسات النقدية للدول. والبنك الدولي كما يعلن يهدف بالأساس لمساعدة الدول المتعثرة في برامجها التنموية. فشعار البنك الدولي "العمل من اجل عالم متحرر من الفقر"

شهدت اتفاقية الجات منذ عام 1947م عددا من التطورات التي الت في النهاية لانشاء مايسمى بمنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization(WTO) في يناير 1995م بدءا من مفاوضات جنيف عام 1947م وانتهاء بجولة اورغواي الأخيرة في 15 ابريل 1994 والتي تم الاتفاق فيها على انشاء منظمة التجارة العالمية حيث اكدت ذلك الوثيقة الختامية للجولة والتي ورد في مادتها الأولى ان ممثلي الحكومات والجماعات الأعضاء في لجنة المفاوضات اتفقوا على انشاء منظمة التجارة العالمية وقد حددت الوثيقة نطاق عمل المنظمة ومهامها وهيكلها التنظيمي وعلاقتها بالمنظمات الأخرى وطرق اكتساب العضوية فيها. وبالفعل تم تنفيذ هذا الاتفاق في يناير 1995م حيث وثقت المنظمة كل اتفاقيات الجات السابقة.

تطور المنظمة

ابرز سمات الاقتصاد العالمي حاليا هي حركة السلع والخدمات ورأس المال وتقنية المعلومات والأيدي العاملة . وارتبط تطور اقتصاد العولمة بتقدم التقنية المتسارع في مجال المعلومات والاتصالات. اذ امكن التحرك والانتقال وإدارة شبكة كبيرة من الفروع والاعمال من مكتب صغير في أي مكان في العالم.

ولقد جاء الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية عقب الانتهاء من جولة اوروغواي عام 1996م. ليؤذن ببداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي تتميز برفض أي حاجز امام التبادل التجاري العالمي. وهو ماخاف الدول النامية والفقيرة من سيطرة اقتصاديات المناطق الغنية والعالم الصناعي في أمريكا واليابان واوروبا على حساب اقتصادياتها النامية او العاجزة.

لقد اثر ميلاد المنظمة على الاقتصاد العالمي والعلاقة بين الشمال والجنوب، اذ زاد من تحكم الشمال المنتج لاكثر من 87% من واردات العالم و 94% من صادراته، وانطلقت شركاته متعددة الجنسية (أي الشركات التي تتوزع رؤوس أموالها في اكثر من دولة) لتجبر الجنوب على مبادئ استثمارية جديدة تدعمها في كل ذلك برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي، التي ركزت على خفض الرسوم الكمركية على السلع المستوردة وتوسيع امتيازات الاستثمار الأجنبي، وصار فرضا على دول الجنوب الانضمام للمنظمة.

مبادئ المنظمة

تعرف منظمة التجارة العالمية World Trade Organization هي منظمة عالمية مقرها مدينة **جنيف** في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية و هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. تضم منظمة التجارة العالمية 152 عضو من دول العالم. وتقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ أهمها:

1- مبدأ عدم التمييز: وينطوي على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، او منح رعاية خاصة لاحدى الدول على حساب الدول الأخرى وبحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق العالمية.

2- مبدأ الشفافية: يقصد به الاعتماد على التعريف الكمركية وليس على القيود الكمية التي تقتصر للشفافية أي ان تكون التعريف محددة على الكيف اذا اقتضت الضرورة تقييم التجارة العالمية وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم

عليها حماية الصناعة الوطنية او علاج العجز في ميزان المدفوعات ان تلجأ لسياسة الأسعار والتعريفة الكمركية.
مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل: الحصص (حصص الاستيراد). ويرجع ذلك الى انه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية او الدعم الممنوح للمنتج المحلي.

3- مبدأ المفاوضات التجارية: وهذا المبدأ معناه اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الاطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الاحكام او تسوية المنازعات.

4- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية: أي منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

5- مبدأ التبادلية: يقضي هذا المبدأ ضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة العالمية من القيود او تخفيضها ، ولكن في اطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية بمعنى ان كل تخفيف في الحواجز الكمركية او غير الكمركية لدولة ما لابد وان يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الاخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل اليه المفاوضات في هذا الصدد ويصبح ملزماً لكل الدول ولا يجوز بعده اجراء أي تعديل جديد الا بمفاوضات جديدة.

اهداف المنظمة

الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحقيق حرية التجارة العالمية . وذلك بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بانسياب التجارة العالمية وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها ان تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول. اما الأهداف الأخرى فتتمثل فيما يلي :-

1-رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء

2- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف للدول الأعضاء

3- تنشيط الطلب الفعال

4- رفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي

5- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية

6- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات

7- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية

8- خفض الحواجز الكمية والكمركية لزيادة حجم التجارة العالمية.

9- إقرار المفاوضات كأساس لحل المفاوضات المتعلقة بالتجارة العالمية.

كما تهدف منظمة التجارة العالمية الى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، واليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم ، إضافة الى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها.

الأنشطة والمهام

إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

1- ادرة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة

2- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة

3- فض المنازعات المتعلقة بالتجارة

4-مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة

5-التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى

6-معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة في السياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج

التدريب

الأعضاء

تتألف المنظمة من أعضاء أصليين، وهم الأطراف المتعاقدة التي وقّعت على ميثاق مراكش والاتفاقات التجارية الملحقة به عام 1994، وقامت بالتصديق عليها وهي أكثر من 140 عضو يمثلون أكثر من 90% من التجارة العالمية ، بينها حوالي (85) دولة نامية.. كما أن 30 آخرون يتفاوضون بخصوص العضوية، ومنها اليمن والسعودية والجزائر ولبنان والسودان وعمان والعراق وليبيا، وسورية التي كانت من الدول الموقّعة على اتفاقية (الجات)، ثم انسحبت منها عام 1951، بعد انضمام «إسرائيل» إليها. وهذه الدول تتمتع حالياً بصفة عضو مراقب في أجهزة المنظمة، وقد انضمت إليها حتى مطلع عام 2004م تسعة أقطار عربية: مصر والمغرب وتونس وموريتانيا والكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة والأردن. ويتم اتخاذ القرارات بواسطة جميع الأعضاء، وتكون بالإجماع. تم التصديق على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بواسطة برلمانات جميع الدول الأعضاء والعضوية مفتوحة للدول كافة، ولكل إقليم كمركي مستقل يتمتع بالاستقلال الذاتي. ويتم دراسة طلبات الانضمام وفق شروط يتم التفاوض عليها والاتفاق بشأنها كما يتم اتخاذ القرار بالموافقة على الانضمام أو عدمه من قبل المؤتمر الوزاري للمنظمة .